

تهيد

عرفت ساحة الثقافة التربوية منذ عدة عقود مصطلحا اكتسب قدرا كبيرا من الشهرة والشيوع، ألا وهو «تكافؤ الفرص التعليمية»، وقصد به أن يتساوى مختلف المواطنين بالنسبة لحصولهم على حق التعليم، وتطبيقا لذلك، على سبيل المثال، كانت مجانية التعليم، إذ أن معنى هذا أن أبواب المدرسة تفتح أمام جميع الأبناء، حيث أن مطالبتهم بأجور التعليم كانت تعنى أن هناك أعدادا صغيرة لن تحصل على حق التعليم بحكم ما يكون عليه ذوهم من فقر. كذلك يكون الانتقال من صف إلى آخر، ومن مرحلة تعليمية إلى أخرى بالتالى غير خاضع إلا لقدرة التلميذ العقلية على مواصلة التعليم.

والشئ نفسه بالنسبة «للنوع»، و«المذهب» و«العقيدة» و«اللون»... إلى غير هذا وذاك من معوقات لا ذنب للتلميذ فيها، بحيث تحرم هذا من حق التعليم، مع أنه قد يكون أقدر من ذاك، الذى يتمتع به لأن أموال ذويه مكنته من ذلك.

لكن تبين لعدد من مفكرى التربية أن تكافؤ الفرص بهذا المفهوم يمكن أن يجعله قاصرا عن أن يستوعب مختلف الأبعاد الضرورية فى هذا المجال (التعليم)، فقد يلتحق التلاميذ بالمدرسة مجانا بالفعل، لكن المناخ التعليمى داخل المدرسة يمكن أن يكون متخما ببعض المؤشرات التى تظهر تمييزا واضحا لفئات من الأبناء فى المعاملة، لكون آبائهم، مثلا، من المسئولين الكبار، أو حتى من مسئولى الإدارة التعليمية نفسها التى تتبعها المدرسة، أو من مسئولى المدرسة، وربما يكون التمييز أيضا وفقا لعلاقات خاصة، سوية أو منحرفة، أو للون أو عقيدة أو مذهب، أو لموقع مالى كبير... وهكذا.

وهذا الذى نشير إليه، يمكن أن تجتمع معه مؤشرات أخرى، قد لا تكون ذات علاقة بما سبق، لكنها مبادئ تحيىء من جانب مدرسين، أو من جهة إدارة المدرسة، وهو ما اصطلح على تسميته «بالمنهج الخفى» والذى قد تكون له قوة تأثير تفوق قوة تأثير تفوق المنهج الرسمى المعلن الصريح.

وحتى إذا لم يوجد مثل هذا التمييز داخل المدرسة فقد يوجد بعد التخرج، عندما يجد البعض من التلاميذ أمامهم فرص العمل متاحة لهم، بينما هي ليست كذلك بالنسبة للآخرين، لظروف الموقع السياسي أو المالى أو الإدارى، أو غير هذا وذاك مما يفتح فرصا أكثر للعمل. بل لقد تكون هناك أيضا فرص لعمل متميز ذى أجر عال لا يتاح لآخرين، دون الاستناد إلى قدرات عقلية متميزة.

من هنا كان ظهور مفهوم «ديموقراطية التعليم» ليكون أكثر استيعابا من مفهوم تكافؤ الفرص، على الرغم من حرص كثيرين على المرادفة بين هذا المفهوم ومفهوم «تكافؤ الفرص التعليمية»، وفى هذا افتعال وتزيد، لأن تكافؤ فرص العمل بعد التخرج مفروض ألا يكون مكونا من تكافؤ الفرص التعليمية بحكم التحليل الدقيق للمكونات اللغوية للمفهوم نفسه، وفى المعجم الوسيط: «تكافأ الشيطان، تماثلا واستويا... وتكفأفت الفرص: تساوت أمام كل من يريد بها بكفأفته»، وبالتالي فإن التكافؤ فى فرص التعليم لا بد أن يفهم أنه محصور فى الدائرة التعليمية.

بيد أن التأمل العميق فى مفهومى تكافؤ الفرص التعليمية وديموقراطية التعليم، يضع أيدينا على ثغرة مهمة تتصل بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة التى يعيش فيها التلميذ، فسكنه بعيدا عن المدرسة، مع عدم قدرته على استعمال وسيلة خاصة أو عامة للوصول إليها، لا بد أن يكون له أثره على قدرة التلميذ على الاستيعاب، واحتمال أن تقل عن تلميذ آخر يمكن أن يصل بسيارة خاصة. وإقامة التلميذ وحده فى غرفة خاصة فى المنزل، لا يمكن أن تجعل الظرف مناسبا للتعلم مثل تلميذ آخر يقيم مع أخ آخر أو أكثر فى نفس الغرفة.

وقس على ذلك نوعية السكن نفسه، والطعام، والملبس، والدخل الخاص بالأسرة بصفة خاصة، والموقع الاجتماعى على وجه العموم، والمنطقة التى تكون فيها المدرسة.

وإذا كان هذا مما يتصل بما هو خاص وعائلى بالنسبة للتلميذ، فهناك أيضا ما هو خاص بالمناخ المجتمعى جملة، من حيث ما قد يقوم عليه من قهر واستبداد أو حرية وديموقراطية، ومن حيث ما تعيشه الدولة من حالة تبعية وإلحاق، أو حرية إرادة سياسية وقدرة اقتصادية وإنتاجية، ومن حيث ما قد يقوم عليه المجتمع من استغلال أو

عدالة توزيع عائد الإنتاج، بحيث يقوم على قاعدة «من كل حسب قدرته، ولكل حسب إنتاجه».

ونحن لا ننكر أبداً أن هناك من تعاملوا مع كل من مفهومي تكافؤ الفرص، وديموقراطية التعليم مع وعى واضح يمثل هذه الأبعاد التي أشرنا إليه من الفقرتين السابقتين. لكننا شعرنا بأن في هذا تحميلاً للمفهوم فوق ما تتحمله بنيتة اللغوية، نظراً لأننا نتعامل مع الكثير من المفاهيم التربوية بعد أن نترجمها من اللغة الإنجليزية خاصة، أو الفرنسية أو غيرها من لغات أجنبية، مع ما هو معروف من أن المفردات اللغوية هي نبت له سياقه الثقافي الذي ينشأ فيه، والذي قد لا يتماثل مع السياق الثقافي تماماً عندما ينقل إلى اللغة العربية.

كذلك فإن التعامل مع مفهوم كلمة الديمقراطية يمكن أن يشير لبسا لدى غير المتخصصين في العلوم التربوية، ناتج من ذلك الارتباط الشهير بين الديمقراطية وبين المجال السياسي بصفة خاصة، بل قد تنحصر عند البعض في مجموعة من الممارسات السياسية الخاصة مثل «تداول السلطة»، و«تعدد الأحزاب»، والنظام النيابي... وهكذا.

كذلك، فمن إحدى سمات التميز الحضارى أن تكون للثقافة سماتها المميزة لها عن غيرها مما يكون له دوره الفعال في الدفع الحضارى إلى أمام، والمفردات اللغوية ليست أمراً هامشياً عارضاً، فكلما كان للثقافة مفرداتها اللغوية الخاصة بها، وخاصة في مجال الإنسانيات كلما كانت اللغة أكثر تعبيراً عنها وعن علومها.

من هنا فإننا نقترح مصطلح (العدل التربوي) ليكون مستغرقاً لكل ما ذكرناه من أبعاد، سواء تلك المتصلة بظروف المؤسسة التعليمية نفسها، أو بالأسرة التي ينتمي إليها التلميذ، أو المجتمع الذي هو مواطن فيه.

وفي المعجم الوسيط: «عدل فى أمره عدلاً وعدالة ومعدلة: استقام، وعدل فى حكمه: حكم بالعدل... وعدل الشيء عدلاً: أقامه وسواه...»

وهنا لا بد أن نلاحظ كثرة استخدام القرآن الكريم لكلمة «العدل»، حيث جاء بصيغ لغوية مختلفة فى نحو أربع وعشرين آية، مما يشير إلى أهمية العدل فى بناء الإنسان والأمة، نذكر منها على سبيل المثال:

- ﴿وَأْمُرْتَ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ [الشورى: ١٥].

- ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨].

- ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠].

ونحن ندرك تماما أن ربط مفهوم العدل التربوي بأبعاد تتصل بجملة المناخ وعناصر النظام المدرسى، والأسرة، وما تكون عليه البنية المجتمعية الكلية يمكن أن يجعل القضية صعبة ومعقدة، إذ لا تصبح المسئولية هنا مجرد مسئولية الجهاز التعليمى نفسه، ولا هى مسئولية الأسرة وحدها، وإنما تصبح مسئولية المنظومة المجتمعية بأسرها، بما فيها المدرسة، وجهاز التعليم، والأسرة، والقيادة الاجتماعية بمفهومها الشامل والتي تقف على رأسها القيادة السياسية.

وهنا نجد أنفسنا وجها لوجه أمام مجال للتعليم أكثر من غيره اتصالا بمفهوم العدل التربوى بالمعنى الذى أشرنا إليه، ألا هو تعليم الكبار...

إنه، بحكم فلسفته وطبيعته وتنظيمه وطرقه ومواقفه خير ما يمثل العدل التربوى، بل إنك، بغير مبالغة تستطيع أن تقول أنه بدون العدل التربوى لا يكون هناك تعليم للكبار، وأنه بغير تعليم الكبار لا يكون هناك عدل تربوى.

فهناك ألوف مؤلفة فى المجتمع المصرى، مثلا، كما فى كل مجتمع على وجه التقريب، من الذين حالت بينهم ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية وبين اللحاق بقطار التعليم التقليدى النظامى فى المدرسة وقت صغرهم، كما يحدث لكثيرين، نتيجة وفاة العائل مثلا، أو انفصال الزوجين، فيكون هناك اضطرار للعمل، وحرمان من التعليم، وفى هذا ظلم بين.. ظلم من المجتمع الذى لم يحم هؤلاء بقوانينه ونظمه. وأعرف نموذجا لذلك زميلا لى كان معى فى الصف الثانى الإبتدائى، كنا سويا نتنافس تنافسا حادا على احتلال المركز الأول على المدرسة، وأشهد أنه كان فى بعض الأحيان يفوقنى، فلما انتقلنا إلى الصف الثالث، اختفى، وسألت عنه فعرفت أن أباه كان يطوف بدراجة بائعا للبن، فحدث له حادث أقمده عن العمل، وكان لابد أن يترك «حسين» - اسم التلميذ - المدرسة ليحل محل أبيه فى إعالة الأسرة، ويحرم من التعليم!

ثم قد يستقيم بمثل هؤلاء - ولو إلى حد - الحال، ويفتشون عن تلك الفرصة التي ضاعت منهم فلا يجدونها فيما هو قائم من تعليم نظامي، أو ربما تحول ظروفهم الجديدة بينهم وبين استخدام إجراءات التعلم وفق هذا نظام هذا التعليم، ذلك أن التعليم النظامي مثله مثل قطار السكك الحديدية، ما دامت محطة أو أكثر قد فاتتكم، فلا سبيل إلى تحصيلها، وهنا يبرز تعليم الكبار ليقدم فرصة جديدة، تتناسب ومرحلة العمر، وظروف الزمان والمكان، فيتحقق عدل تربوي.

وهناك مناطق نائية، أو فقيرة ومهمشة لم تصل إليها الخدمة التعليمية النظامية، وترتب على ذلك حرمان كثيرين من فرصة التعلم، كما نرى في المناطق الصحراوية والمناطق المهمشة، فيقع ظلم كبير على أبناء مثل هذه المناطق، وهذا حدث في دول الخليج خاصة قبل الوفرة النفطية، فحرم من التعليم مئات الألوف من أبناء هذه البلدان، ثم توافرت الإمكانيات التي يمكن أن تصل بالخدمة التعليمية النظامية لأي مواطن، في أي منطقة، لكن ماذا عن هؤلاء الذين كبروا وفاتهم القطار؟ هنا يجيء تعليم الكبار ليقدم الحل، ويحقق العدل التربوي المنشود.

وهل ننسى ما حدث لملايين من النساء العربيات في الكثرة الغالبة من البلدان العربية؟

لقد قضت تقاليد جامدة لا عقلانية، بأن المرأة ليست بحاجة للتعليم، لأن واجبها الوحيد لا يكون إلا داخل البيت، وأنه لا يصح لها أن تعمل خارجه...

ثم حدث ما حدث من تطور على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية مما جعل من تعليم المرأة ضرورة أساسية، حتى ولو لم تضطر للعمل خارج المنزل، وتفرغت للبيت، فإنها تظل في حاجة إلى التعليم لحسن بناء شخصيتها ووعيها وفهمها وتربيتها للأبناء وحسن معاشررة الزوج والتعامل معه ومع الآخرين، وفتحت المدارس للبنين والبنات على السواء وأصبح هناك «تكافؤ»، بل وكثرت أعداد البنات في بعض المعاهد التعليمية النظامية عن البنين، وتم التخلي كلية عما كان حادثا من تخصيص البنات ببرامج تعليمية غير تلك التي اختص بها البنون، فتحققت «ديموقراطية التعليم».

لكن، يتكرر التساؤل: وماذا عن ملايين أخرى من النساء اللاتى كبرن، ولم تكن فرص التعليم متاحة لهن عندما كن صغارا فى سن التعليم؟

هنا أيضا يتقدم تعليم الكبار ليقدم العدل التربوى المطلوب، خاصة وأن ظروف المرأة فى كثير من البلدان العربية ما زالت تفرض قدرا من التحسب والحذر وكثرة الضبط، وما زالت هناك تخوفات ومحفظات عند بعض الفئات، وإن كان عددها يقل بمرور الزمن، فيكون فى «الشكل» و«التوقيت» و«المكان»، تيسيرات، تسهل هؤلاء النسوة على الحصول على ما حرمن منه من حق التعليم.

إن هذه مجرد أمثلة، ويمكن أن نسوق أضعافها، بما يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن تعليم الكبار هو بالفعل يكاد أن يكون المكافئ الحقيقى لما هو منشود من عدل تربوى.

وإذا كان هذا مما يتصل بحاضرنا، وما ينبغى أن يكون عليه مستقبلنا، فإن صحة النظر التربوى تقتضى أن يتوافر الوعى بما يحققه تعليم الكبار من عدل تربوى على طول الامتداد الزمنى لحضارة أمتنا، بحيث يتأكد لنا أننا فيما أشرنا إليه وإنما نواصل مسيرة كانت قد بدأت منذ قرون ثم انقطعت، وعندما نشير إليها فلا نقصد من ذلك «عودة» إليها، فهذا مستحيل بحكم سنة الله فى خلقه التى قضت بأن الزمن له خط سيره دائما إلى أمام، ومن يتوقف، أو يحاول أن يعود القهقرى، يكون مآله الجمود، ثم التخلف، ثم الانحدار والسقوط المدوى، وإنما نقصد بث وعى بضرورة الاستمرارية الحضارية فى مجال التعليم، مع رشد التعامل مع متغيرات الزمان والمكان، سعيا لمزيد من التقدم.

وهكذا عند تأمل التجربة التربوية فى الحضارة الإسلامية، نجد أن المعلم الأول - رسول الله ﷺ، عندما بدأ يستجيب إلى الأمر الالهى الذى عبرت عنه الآية القرآنية: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الجمعة: ٢].

ركز جهده على «الكبار»، فهم أرباب البيوت، وهم أولياء الأمور، الذين إذا استقاموا بالمنهج الجديد الذى ينشد العدل فى كافة مجالاته وصوره، سعوا إلى أن

يستقيم كذلك أمر أسرهم، زوجات وأبناء، وكانت أول دار تعليم، وهى دار الأرقم ابن أبى الأرقم فى مكة هى دار تعليم يؤمها الكبار.

ومنذ عامها الأول فى المدينة المنورة، بدأت الدعوة الإسلامية التعليم الإسلامى فى مسجد الرسول للكبار بصفة خاصة، حيث كان هناك حذر من دخول الأطفال لما قد يستتبعه دخولهم من الإخلال بشرط طهارة المكان، فضلا عما قد يسببوه من ضوضاء وشوشرة على المصلين.

وهكذا عندما بدأت المؤسسة المدرسية بشكلها النظامى المعروف فى الظهور بعد عدة قرون، كانت تستقبل «كبارا»، لأن الصغار كانت لهم كتاب خاصة تعلمهم القرآن الكريم، وما قد يتصل به من معارف وعلوم.

وفى كافة المؤسسات التعليمية للكبار، كانت الخدمة التعليمية تقدم مجانا، بل وكانت هذه المؤسسات تمول عن طريق ما كان يعرف «بالوقف» حيث كانت الكثرة الغالبة من «الواقفين» تنص فى حجية الوقف لا على أن تقدم الخدمة التعليمية مجانا فحسب، وإنما كذلك تقدم الأغذية، والملابس، وتكون هناك إقامة داخلية، وخدمات مكتبية، وبذلك يتحقق عدل تربوى حقيقى، حيث لا يقتصر بذلك على ما يتم داخل المؤسسات التعليمية وإنما كذلك بالنسبة للظروف الأسرية، لكنه، بالنسبة للظروف المجتمعية العامة، فلا بد أن نعترف بأنها لم تكن دائما تلتزم بالعدل.

وهكذا نعود لنؤكد أن الطريق إلى العدل التربوى، يكون بإشاعة تعليم الكبار، وتوسيع دائرته وتميز مؤسساته، ودعمها، والتجديد المستمر فى طرقه وأساليبه، والمناقشة المستمرة والمستفيضة المتعمقة فى فلسفته وأهدافه.